

الملك عبد الله.. هلال إيران خيرٌ لي من بدر السعودية



نطير الكندوري

كاتب عراقي

أول من أطلق مصطلح "الهلال الشيعي" لوصف خطر التمدد الإيراني بالدول العربية هو الملك الأردني عبد الله بن الحسين، كتعبير عن الخطر الوشيك الذي سيهدد المملكة وباقى الدول العربية، لكنه وبعد سنوات من ذلك التحذير، بدأ يخطو خطواته الأولى للدخول إلى قلب ذلك الهلال مضطراً لا مختاراً، بعد أن جعلته الدول التي كان يتکئ عليها، وحيداً يتسلو على عتبات أبواب الدول ما يستطيع أن يسد به رمق شعبه. جاءت زيارة الملك إلى العراق بعد عشر سنوات من أول زيارته له لبغداد، لإضفاء الطابع السياسي على الاتفاقيات التي أبرمها رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز مع الحكومة العراقية في زيارته قبل نحو أسبوعين التي شملت جوانب عديدة تسعى المملكة أن تخرج من خلالها، من الصائفة الاقتصادية التي يعايني منها البلد.

فالاردن وقبل أشهر قليلة شهد تظاهرات حاشدة هددت كيان المملكة، بعد أن أقرت الحكومة قانوناً ضريبياً قاسياً على المواطنين، فرضته الحالة الاقتصادية الصعبة التي تعيشها المملكة، لكنها لم تكن تعرف أن هذا القانون جعل الأردنيين يضيقون ذرعاً بهذا الكم الهائل من الضرائب، ونزلوا للشوارع بتظاهرات صاخبة، لم تهدأ إلا بسقوط الوزارة وتكليف رئيس وزراء جديد، الذي هو الآخر جاء بقانون ضريبي لكنه أقل قسوة.

ملك الأردن وجد في دول الهلال الشيعي بقيادة إيران التي كان يناصيها العداء، عندما كان يتکئ على

الدعم السعودي الخليجي، طوق نجاة له، وربما يجدها الآن أوثق وأنفع لبلده من تلك الدول أدركت المملكة أن الفتات الذي رمته بعض دول الخليج عليها إثر التظاهرات الصاخبة لم يكن كافياً لشيء ولم يكن دون ثمن، فقد حاول محور السعودية والإمارات فرض رؤيته في السياسات الخارجية للمملكة وعلى رأسها موضوع القدس والحل النهائي للقضية الفلسطينية، الذي رفضته المملكة الأردنية جملة وتفصيلاً، لأنها تدافع عن القضايا العربية والفلسطينية انطلاقاً من ثوابتها العربية والإسلامية، وهي التي ترتبط بالكيان الصهيوني بمعاهدة سلام من أمد بعيد، إنما لأن المواقف عليها يعني فقدان الملك الشرعية حكمه لبلد مثل الأردن، وهو البلد المسؤول عن الأوقاف الفلسطينية في القدس والمقدس الأقصى وغيرها من الأوقاف الإسلامية.

ومن هذا يبدو أن ملك الأردن وجد في دول الهلال الشيعي بقيادة إيران التي كان يناسبها العداء، عندما كان يتکئ على الدعم السعودي الخليجي، طوق نجاة له، وربما يجدها الآن أوثق وأنفع لبلده من تلك الدول، تلك الدول التي لا تريد شركاءً سياسيين، إنما تريد اتباع، فكان العراق الدولة الثانية التي ينفتح عليها الأردن بعد سوريا التي فتح الطريق البري الرابط بينهما، مما سيدر على الأردن مدخلات مهمة من العملة الصعبة نتيجة أموال الترانزيت التي يجنيها من الشاحنات المحمولة بالبضائع اللبنانية والسورية إلى دول الخليج.

جاءت زيارة الملك عبد الله للعراق لإعطاء الصورة الأخضر لتنفيذ حزمة من الاتفاقيات البينية في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والطاقة والنقل والإنشاءات، كان من أبرزها تفعيل اتفاق مد خط أنابيب لنقل النفط الخام بطول 1700 كيلومتر، يربط حقول محافظة البصرة النفطية بميناء العقبة الأردني وإنشاء منطقة صناعية مشتركة وفتح المعابر الحدودية أمام حركة النقل.

ومن جانبه ألغى العراق عدداً من السلع الأردنية الداخلة إلى العراق من الجمارك، والاتفاق على مرور ساعات الإنترنت للعراق من خلال الأردن في 2019، بالإضافة إلى تشكيل لجنة فنية مالية قانونية بين الجانبين لوضع حلول للملفات المالية العالقة بين البلدين.

كان الملك عبد الله واضحًا في رسالته لإيران، عكس ما كانت تفعله دول التطبيع الخليجية حينما ذهبت صاغرة إلى دمشق بحجة أنها تريد سحب النظام السوري من عباءة النفوذ الإيراني، رسالة ساذجة لا تنطلي على كل ذي عقل

ومن اللافت في هذه الزيارة أنها تزامنت مع زيارة لوزير الخارجية الإيراني إلى العراق، التي كانت هي الأخرى لنفس الغرض الذي قام به الملك الأردني بزيارة العراق، وهو الجانب الاقتصادي بالمقام الأول، بالإضافة إلى ملف سوريا، توحدت أهداف البلدين في زيارتهما للعراق، وكان الأردن يريد توجيه رسالته طهران فحواها أننا لسنا أعداء لكم كما كنا بالسابق، وهل لكم أضمن إلينا من بدر غيركم، وأن لا بأس من إعادة التنسيق معكم من خلال حلقاتكم في العراق وسوريا.

على الأقل كان الملك عبد الله واضحًا في رسالته لإيران، عكس ما كانت تفعله دول التطبيع الخليجية

حينما ذهبت صاغرة إلى دمشق بحجة أنها تريد سحب النظام السوري من عباءة النفوذ الإيراني، رسالة ساذجة لا تنطلي على كل ذي عقل.

ولم تنس المليشيات تأكيد دورها في وصم السياسة الخارجية العراقية بوصممتها المليشياوية وإضفاء الطابع الإيراني عليها، حينما قال رئيس مليشيا العصائب قيس الخزعلي: "من الضروري أن يتم معالجة موضوع التعامل الطائفي مع الزائر العراقي إلى الأردن بسبب جواز سفره"، وهو يشير بذلك إلى منع السلطات الأردنية لحاملي الجوازات العراقية التي عليها أختام إيرانية، كما صرّح بذلك وزير الخارجية العراقي محمد علي الحكيم.

إن الدولة التي تعيش بمثل ظروف الأردن الاقتصادية الصعبة، ربما ستكون على استعداد لاتخاذ كل الخيارات التي تخرجها من هذه الصائفة، ووُجِدَت الولايات المتحدة فرصة في محاولة تخفيف اعتماد العراق على إيران في موضوع الطاقة الكهربائية، يجعل الأردن أحد مصادر تلك الطاقة إلى العراق، وقد أبرم الأردن اتفاقية مع العراق، يتم خلالها تصدير الطاقة الكهربائية من الأردن إلى العراق، بواقع 300 ميغاواط، ورغم أن هذا القدر من الطاقة الكهربائية لا يكاد يساوي ما يستورده العراق من إيران، فسوف يسهم بتقليل اعتماد العراق على إيران بهذا المجال الحيوي، وبينما الوقت ربما وجد العراق بالأردن دولة أكثر ضماناً له في استيراد الطاقة الكهربائية من خيار السعودية المتقلبة المزاج.

لكن السؤال الذي دائمًا ما نوجهه إلى دول الخليج إثر كل خسارة تلحق بها: هل ستبقى تمثل دور المتفرج وهي ترى الأردن قد لفه الهلال الشيعي ويُكاد يحتويه؟ أغلب الظن أن الجواب هو أن دول الخليج وعلى رأسها السعودية، ليست لديها الرغبة أو الإرادة لفعل شيء إزاء هذا الموضوع، وربما سوف تعود مرة أخرى إلى أسلوبها القديم بتقديم مساعدات شحيحة إلى الأردن مقابل تنازلات سياسية، لكن هذه المرة من غير المرجح أن يستجيب الأردن لهذا المال السياسي والضغوط التي تتبعه، وسوف يرسم لنفسه مساراً سياسياً مستقلاً بعيداً عن تلك الدول، وستكون نقطة رابحة جديدة لصالح المحور الإيراني على حساب المحور الخليجي.